تسجيل أدنى مستوى بطالة في أربعين عاما

خطر الحرب التجارية يلقي بظلاله على النمو الاقتصادي العالمي

حاويات بضائع في ميناء بالصين

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية امس الأربعاء إن احتمالات نشوب حرب تجارية تهدد توقعات النمو العالمي الذي يتجه إذا استبعدنا هذه الاحتمالات صوب تسجيل أدنى مستوى بطالة في أربعين عاما.

وتوقعت المنظمة في تقرير التوقعات الاقتصادية نصف السنوي أن يرتفع معدل النمو العالمي من 3.8 بالمئة في العام الحالي إلى 3.9 بالمئة في 2019.

كانت المنظمة، التي تتخذ من باريس مقرا وتضم في عضويتها دولا متقدمة بشكل أساسي، توقعت في مارس آذار أن يسجل النمو في كلا العامين 3.9 بالمئة لكنها عدلت توقعاتها للعام الحالي بسبب بداية ضعيفة للسنة نتيجة عوامل مؤقتة مثل الطقس السيئ.

وقالت المنظمة إن تعزيز الإنفاق العام حل محل حوافز البنوك المركزية كمحرك رئيسي للنمو العالمي حيث تظهر التقديرات أن ثلاثة أرباع الدول الأعضاء شهدت تخفيفا لقيود الميزانية بقيادة تخفيضات ضريبية أمريكية ضخمة.

وعلى خلفية ذلك تتوقع المنظمة انخفاض معدل البطالة الكلي في الدول الأعضاء إلى خمسة بالمئة بنهاية 2019 ليسجل أدنى مستوى منذ 1980 ويمهد الطريق لنمو الأجور الذي ظل صعب المنال حتى الآن.

لكن ألفارو بيريرا كبير الاقتصاديين بالإنابة في المنظمة كتب في مقدمة تقرير التوقعات "على الرغم من كل هذه الأنباء الجيدة فإن المخاطر تظل محدقة بتوقعات النمو العالمي. ما هي هذه المخاطر؟ أولا وقبل كل شيء ينبغي تجنب أي تصعيد في التوترات التجارية".

يأتي هذا التحذير بينما تتأهب الحكومات الأوروبية لانقضاء مدة الإعفاء المؤقت من الرسوم الجمركية الأمريكية على الصلب والألومونيوم في الأول من يونيو حزيران والتي أثارت حفيظة أقرب حلفاء واشنطن.

ورغم زيادة حجم القيود التجارية في الأعوام العشرة الأخيرة فمن الممكن أن يخلق مزيد من الإجراءات ضغوطا كبيرة على النمو لأن الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا الآن عن ذي قبل.

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.9 بالمئة في العام الحالي و2.8 بالمئة في العام المقبل بفضل التخفيضات الضريبية التي عززت الاستثمار.

ونتيجة لذلك من المتوقع أن يواصل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) رفع سعر الفائدة تدريجيا لتصل فائدة الأموال الاتحادية إلى 3.25 بالمئة بنهاية 2019.

وتتوقع المنظمة أن يشهد اقتصاد منطقة اليورو نموا بنسبة 2.2 بالمئة في العام الحالي و2.1 بالمئة في العام المقبل مع تعافي سوق العمل والأجور.

ومن المتوقع أن يوقف البنك المركزي الأوروبي شراء السندات في العام الحالي وأن يزيد سعر الفائدة على الودائع من مستواه السلبي حاليا في النصف الثاني من 2019.

وخارج منطقة اليورو رفعت المنظمة توقعاتها للنمو في بريطانيا إلى 1.4 بالمئة في العام الحالي و1.3 بالمئة في العام المقبل. ومن المتوقع أن يرفع بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة تدريجيا بسبب الضبابية المتصلة بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

وتتوقع المنظمة أن تسجل اليابان معدل نمو نسبته 1.2 بالمئة في العامين الحالي والمقبل حيث ستضطر الشركات لزيادة الاستثمار وتعيين المزيد من العمال. وخارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المتوقع أن يتباطأ النمو الصيني تدريجيا من 6.7 بالمئة في العام الحالي إلى 6.4 بالمئة في 2019 مع تباطؤ استثمارات البنية التحتية في مواجهة شروط إقراض أشد وموافقات حكومية أكثر صعوبة على المشروعات.

الصين لا تريد حربا تجارية لكنها لا تخشاها

حثت وزارة الخارجية الصينية الولايات المتحدة امس الأربعاء على الالتقاء في منتصف الطريق مع بكين، قائلة إنها لا تريد حربا تجارية لكنها لا تخشى تلك الحرب. أدلت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشون ينغ بهذه التصريحات خلال إفادة صحفية دورية.

أسعار النفط تستقر بعد اضطرابها بسبب مخاوف الإمدادات

عامل في مصفاة نفط بسريلانكا

استقرت أسعار النفط امس الأربعاء بعدما انخفضت كثيرا في الأيام الأخيرة بفعل مخاوف من أن السعودية وروسيا ستضخان المزيد من الخام في النصف الثاني من العام بعد انخفاض مخزونات النفط العالمية وارتفاع الأسعار للمستهلكين.

وبحثت السعودية وروسيا زيادة الإنتاج النفطي لأوبك والمنتجين من خارج المنظمة بواقع مليون برميل يوميا لمواجهة نقص محتمل في إمدادات فنزويلا وإيران.

وبحلول الساعة 0619 بتوقيت جرينتش عوض خام القياس العالمي مزيج برنت خسائره المبكرة ليرتفع سنتا واحدا إلى 75.40 دولار للبرميل، بعد أن جرى تداوله منخفضا عند 74.81 دولار للبرميل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عشرة سنتات إلى 66.83 دولار للبرميل بعد أن لامس أدنى مستوى له في الجلسة عند 66.35 دولار للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس ما يزيد عن سبعة بالمئة في الجلسات الخمس السابقة.

وساهمت القيود المفروضة على الإنتاج بقيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى حد كبير في تصريف فائض المخزونات بالدول الصناعية، وتواصل المخزونات الانخفاض.

ومن المقرر أن تجتمع المنظمة في فيينا في 22 يونيو.

وتسببت خطط زيادة الإنتاج في إثارة قلق المراهنين على ارتفاع سوق النفط ، ليبدأوا السعي للتحوط عند مستويات تقل كثيرا عن السعر الحالي للعقود الآجلة في حالة ما إذا زادت المنظمة الإنتاج بوتيرة سريعة.

وقال محللو كريدي سويس يوم الثلاثاء إنه حتى إذا زادت روسيا ومنتجو أوبك الإنتاج، فلن يضيف هذا على الأرجح سوى 500 ألف برميل إضافية مما سيترك المخزونات في معظم الدول الصناعية دون متوسط الخمس سنوات بنهاية عام 2018.

هنغلي» الصينية للتكرير ستتلقى أول شحنة نفط سعودي بحلول يوليو

منشأة نفطية في السعودية

قال مصدر مطلع امس الأربعاء إن مجموعة هنغلي الصينية الخاصة لإنتاج الكيماويات ستتلقى أولى شحناتها من النفط الخام السعودي بحلول يوليو تموز في الوقت الذي تعد فيه مصفاة جديدة للتشغيل التجريبي في أكتوبر تشرين الأول.

وستصبح المصفاة البالغة طاقتها 400 ألف برميل يوميا في مدينة داليان الساحلية بشمال شرق الصين واحدة من أكبر خمس مصاف في البلاد ومشتريا كبيرا للنفط الخام السعودي. والمصفاة مجهزة لتكرير أنواع الخام المتوسطة والثقيلة من السعودية.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه بسبب سياسة الشركة إن من المقرر تحميل الشحنة الأولى، ويبلغ حجمها مليوني برميل من الخام العربي المتوسط السعودي، في يونيو حزيران وستستوردها شركة النفط الحكومية الصينية سينوكيم كورب.

وقالت مصادر تجارية إن هنغلي وسينوكيم ستفتتحان رسميا مكتبا تجاريا مشتركا في يونيو حزيران في سنغافورة لشراء الخام للمصفاة وبيع منتجات النفط هناك.

وقال المصدر إن هنغلي تتوقع استيراد ما يصل إلى 22 مليون برميل من الخام في العام الحالي لإجراء تجارب التشغيل في المصفاة. وفي العادة تستغرق المصافي الجديدة ما يصل إلى ستة أشهر لإنتاج الوقود الذي يطابق المواصفات التجارية ولزيادة الإنتاج.

وتلقت هنغلي موافقة الحكومة على استيراد 400 ألف برميل يوميا من الخام، لكنها ما زالت في انتظار وزارة التجارة كي تحدد كم من هذه الحصة يمكن استخدامه هذا العام.

وكانت الشركة قالت إن من المتوقع الانتهاء من بناء مجمع التكرير والبتروكيماويات التابع لها في يوليو تموز، على أن تبدأ تجارب التشغيل في أكتوبر تشرين الأول.

وقال المصدر إن هنغلي تخوض أيضا محادثات مع أرامكو السعودية بشأن إمدادات طويلة الأجل. ولم ترد هنغلي وأرامكو السعودية وسينوكيم على طلبات للتعليق.

باركيندو يحذر من قلة الاستثمارات في قطاع النفط

محمد باركيندو

قال محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن قطاع النفط العالمي ينبغي أن يعزز الاستثمارات لضمان التكيف مع نمو الاستهلاك مستقبلا وتجنب أي نقص في الإمدادات.

وبدأت أوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط بقيادة روسيا خفض إنتاج الخام بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا منذ يناير كانون الثاني العام الماضي لموازنة السوق ودعم الأسعار التي انخفضت في عام 2016 إلى أقل مستوى في أكثر من عقد عند أقل من 30 دولارا للبرميل.

وتحدثت السعودية وروسيا عن الحاجة لزيادة تدريجية في إنتاج النفط في ظل تحقيق هدف التخلص من تخمة المخزونات وتوازن السوق على نطاق واسع.

وقال باركيندو خلال مؤتمر في باكو "المرحلة الحرجة المقبلة التي تواجهنا في العملية برمتها هي الحفاظ على إنجاز إعادة توازن السوق والانتعاش التدريجي في الاستثمارات وعودة الثقة في قطاعنا".

وأضاف "أحد أكبر التحديات وأكثرها وضوحا هو ضمان وجود مستويات ملائمة من الاستثمارات على نحو يمكن التنبؤ به".

وقال باركيندو إن وتيرة الاستثمارات تسارعت في العام الحالي لكن لا يوجد زخم كافي في المشروعات التي لها دورة اقتصادية طويلة وهي "أساس الإمدادات المستقبلية وأساس مستقبل هذا القطاع".

أضاف أن الاستثمارات المطلوبة في قطاع النفط حتى عام 2040 تقدر بنحو 10.5 تريليون دولار لتغطية الطلب المستقبلي على النفط الذي من المتوقع أن يتجاوز 111 مليون برميل يوميا. وقال "ينبغي بذل كافة الجهود لتجنب فجوة محتملة في الإمدادات".

اليورو يقبع قرب أدنى مستوى في 10 أشهر

أوراق نقدي فئة 100 يورو

ارتفع اليورو امس الأربعاء لكنه يظل قابعا قرب أدنى مستوى في عشرة أشهر مقابل الدولار في الوقت الذي تكبح فيه المخاوف بشأن تعمق الأزمة السياسية في إيطاليا أي ارتفاع.

وعزز الفشل في تشكيل حكومة جديدة بثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو احتمال إجراء انتخابات مبكرة يخشى بعض المتعاملين في السوق من أن تصبح بمثابة استفتاء على العملة الموحدة ودور إيطاليا في الاتحاد الأوروبي.

وارتفع اليورو 0.3 بالمئة إلى 1.1573 دولار يوم الأربعاء بعد أن انخفض لأدنى مستوى في عشرة أشهر عند 1.1510 دولار يوم الثلاثاء في الوقت الذي أذكت فيه المخاوف بشأن إيطاليا المعنويات السلبية تجاه العملة الموحدة.

وتراجع اليورو ما يزيد عن أربعة بالمئة منذ بداية الشهر وما زال معظم المحللين يتوخون الحذر بشأن آفاق العملة. وكان اليورو انخفض واحدا بالمئة مقابل الفرنك السويسري الذي يعتبر ملاذا آمنا يوم الثلاثاء، وهو أكبر انخفاض يومي له منذ سبتمبر أيلول، لكنه ارتفع نصف بالمئة إلى 1.1493 فرنك مع عودة بعض الهدوء إلى الأسواق.

ومقابل الين، ارتفع اليورو إلى 126.03 ين بعد أن بلغ أدنى مستوى في 11 شهرا عند 124.62 ين في تعاملات الأسواق الخارجية من نحو 131 ينا قبل ما يزيد قليلا عن أسبوع.

وهبط الدولار 0.2 بالمئة مقابل سلة من العملات إلى 94.631 لكنه استقر مقابل الين. وبلغت العملة الأمريكية أدنى مستوى في خمسة أسابيع عند 108.115 ين في الجلسة السابقة في الوقت الذي وجدت فيه العملة اليابانية دعما في عزوف المستثمرين عن المخاطرة.

الذهب يتراجع بفعل قوة الدولار ..وأزمة إيطاليا قد تحد من الخسائر

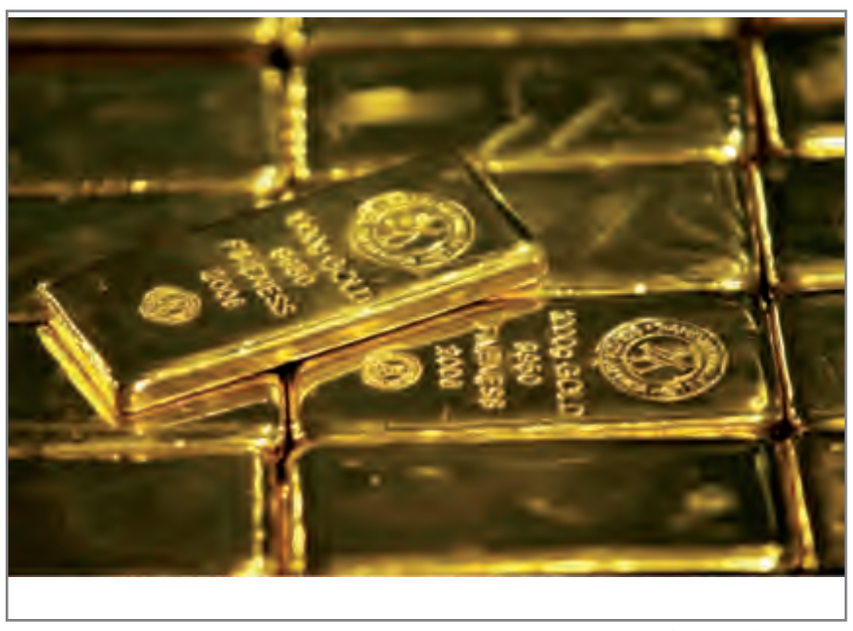

سبائك ذهب في جنوب أفريقيا

تراجعت أسعار الذهب امس الأربعاء في ظل قوة الدولار التي أثرت سلبا على السوق، لكن الخسائر جاءت محدودة بفعل المخاوف المرتبطة بالاضطراب السياسي في إيطاليا والنزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة.

وبحلول الساعة 0736 بتوقيت جرينتش نزل الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1296 دولارا للأوقية (الأونصة).

وتراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم يونيو حزيران 0.3 بالمئة إلى 1295.40 دولار للأوقية.

وحوم مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسي، قرب أعلى مستوى في ستة شهور ونصف الشهر الذي لامسه في الجلسة السابقة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة في المعاملات الفورية 0.6 بالمئة إلى 16.28 دولار للأوقية.

وانخفض البلاتين 0.4 بالمئة إلى 900.45 دولار للأوقية، في حين نزل البلاديوم 0.2 بالمئة إلى 977.31 دولار للأوقية.

أسهم إيطاليا تتعافى قليلا وسط أداء باهت للسوق الأوروبية

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

سجلت الأسهم الإيطالية تعافيا محدودا في التعاملات المبكرة امس الأربعاء لكن ذلك لم يدفع الأسهم الأوروبية بصفة عامة للارتفاع، في الوقت الذي يقيم فيه المستثمرون احتمال إجراء انتخابات جديدة في إيطاليا في يوليو تموز.

وبحلول الساعة 0722 بتوقيت جرينتش انخفض المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.1 بالمئة، بينما ارتفع المؤشر داكس الألماني 0.2 بالمئة.

وفي وقت متأخر يوم الثلاثاء قالت مصادر في إيطاليا إن البلاد قد تعيد الانتخابات في يوليو تموز بعد أن فشل رئيس الوزراء المكلف في كسب الدعم من أحزاب سياسية رئيسية حتى لتشكيل حكومة مؤقتة.

وتضررت الأسهم الأوروبية هذا الأسبوع بسبب المخاوف المرتبطة بالوضع السياسي الإيطالي ومستقبل البلاد في الاتحاد الأوروبي، وانخفض المؤشر الإيطالي الرئيسي ليلامس أدنى مستوياته منذ يوليو تموز 2017 يوم الثلاثاء. وزاد مؤشر قطاع البنوك الإيطالي 0.6 بالمئة بعد أن هبط 4.7 بالمئة في الجلسة السابقة.

وعلى الرغم من أن المؤشر الإيطالي استعاد بعض عافيته بارتفاعه 0.5 بالمئة امس الأربعاء، لا تزال الأسهم الإيطالية منخفضة أربعة بالمئة منذ بداية الأسبوع وتخلت عن جميع المكاسب التي حققتها منذ بداية العام الحالي.

وتصدر سهم فيفندي قائمة الأسهم الهابطة بانخفاضه 3.8 بالمئة بعد أن خرجت شركتها التابعة كنال+ خاوية الوفاض من عطاء لحقوق بث مباريات كرم القدم في فرنسا يوم الثلاثاء.